

استخدام معدل العائد في تحديد الطاقة  
الاستيعابية للتأمينات العامة  
بشركات التأمين المصرية

إعداد  
دكتور/ احمد عبد الفتاح على  
أستاذ التأمين المساعد  
كلية التجارة- جامعة طنطا



# استخدام معدل العائد في تحديد الطاقة الاستيعابية للتأمينات العامة بشركات التأمين المصرية

## مقدمة:

غالباً ما تواجه شركة التأمين المجاهين معارضين عند قبول عمليات جديدة ، وهذا الرغبة في قبول عمليات كبيرة وكثيرة مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر على المركز المالي للشركة ، أو رفض بعضها من هذه العمليات مع ما يتضمنه ذلك من تقليل القدرة التنافسية للشركة في السوق ، وهذا ما أكدته Nielson . (١٩٨٤) (٨) بان فهم الطاقة الاستيعابية للعمليات الجديدة يعتبر أمر محير للشركة التي تسعى إلى تعظيم الربح .

ويعد موضوع الطاقة الاستيعابية من الموضوعات الحيوية في مجال التأمين من الناحية العملية ومن ناحية دراسات وأبحاث التأمين ، ولذلك يقدم هذا البحث دراسة تطبيقية لنموذج اتخاذ قرار قبول عمليات جديدة مع افتراض أن شركة التأمين أما تفضل بقاء مستوى الأداء الحالي للمحفظة أو ترغب تحسين هذا الأداء .

## هدف البحث :

يتبلور هدف البحث في استخدام نموذج كمي يقوم على معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين في تحديد الطاقة الاستيعابية لعمليات التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية وفي ظل العوامل التي تتسم بها محفظة كل شركة .

## تبويب البحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة في الطاقة الاستيعابية.

المبحث الثاني: النموذج المستخدم لقياس الطاقة الاستيعابية.

المبحث الثالث: تطبيق النموذج على التأمينات العامة بمصر .

## المبحث الأول

### الدراسات السابقة في الطاقة الاستيعابية

عرف Doherty ١٩٨٠ (٣) الطاقة الاستيعابية بأنما القيمة التي إذا أضيفت بعدها وثيقة جديدة فان ذلك يؤدى إلى مستوى من الخطير لاتقبه الشركة. ومن الناحية التقليدية ، عادة ما تتحدد الطاقة الاستيعابية من خلال ثلاثة عناصر هي :

١. احتمال الإعسار Probability of Ruin

٢. قانون الأعداد الكبيرة Law of Large numbers

٣. أموال الاحتياطي Reserve Funds

ووفقاً لهذه العوامل تتحدد الطاقة الاستيعابية عندما يؤدى إضافة وثيقة جديدة إلى زيادة احتمال الإعسار عن الاحتمال المقبول لشركة التأمين . كما يؤثر مستوى الخطير المصاحب للوثيقة الجديدة ودرجة التسوع في عمليات التأمين المقبولة على العمليات المضافة إلى الطاقة الاستيعابية ومن ناحية ثالثة يمثل حجم أموال الاحتياطيات عاملاً هاماً من ناحية قانون الأعداد الكبيرة

ويواجه هذا الأسلوب عدة انتقادات منها :

١. بالرغم من أهمية احتمال الإعسار فإن المؤلفات التي تناولت هذا العامل كمؤشر على الطاقة الاستيعابية لم تحدد كيفية حساب احتمال الإعسار المقبول في هذا المجال .

٢. بالرغم من أن عديد من الوثائق قد تفني باحتمال الإعسار المقبول فأنا قد تفشل في تحقيق صفات الخطير والعائد للشركة مثل: (١٣) Society of Actuaries , New York, ١٩٧٨

• نسبة القسط إلى الفائض.

• درجة خطورة المحفظة.

• درجة كفاية احتياطي الخسارة.

٠ درجة كفاية الأسعار.

٠ درجة الخطورة الموثرة في محفظة الاستثمار.

وفيما يلى الدراسات السابقة التي تناولت الطاقة الاستيعابية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية:

١. في عام ١٩٧٣ عرف Stone (١٥) الطاقة الاستيعابية على أنها الفرق بين أقصى معدل تعرض "Exposure Ratio" مقبول ومعدل التعرض الفعلى، وقد عرف معدل

التعرض بأنه نسبة الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة الى الخسائر المتوقعة وقد راعى في ذلك العلاقة بين تنوع الخسارة والطاقة الاستيعابية .

٢. في عام ١٩٧٥ قدم Hershbarger (٦) مصطلح "Psychometric Capacity" ويعنى قيمة الخطير التي يعتاد المؤمن قبولاًها عن المستوى المتوقع للعائد مما يمكن المؤمن من التخطيط والتخاذل القرار.

٣. في عام ١٩٧٨ حدد Bachman (١) المتطلبات المالية المطلوبة للمؤمن وارتباطها باحتمالات الإعسار، وقال أن مؤشر القسط إلى الفائض أصبح عدم النفع.

٤. في عام ١٩٨٠ قدم Doherty (٣) من خلال نظرية الطاقة الاستيعابية نموذجاً يقوم على نظرية القيمة السوقية.

٥. ربط كل من Stewart (١٤) في عام ١٩٨١ و Smith (١٢) في عام ١٩٨٢ بين دورة الأكتتاب والطاقة الاستيعابية للشركة باستخدام نسبة القسط إلى الفائض كمقياس

٦. في عام ١٩٨٣ قدم Doherty (٤) نموذجاً لاتخاذ قرار الطاقة الاستيعابية بالتطبيق على سوق التأمين الكندي .

٧. في عام ١٩٨٤ قام Nielson (٩) بمراجعة المؤلفات السابقة في العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والسلامة المالية وقدم مقاييس نظرى لصناعة التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بقبول عمليات جديدة .

٨. في عام ١٩٩٢ قدم Nielson (١٠) دراسة عن استخدام الطاقة الاستيعابية كمؤشر على السلامة المالية لشركة التأمين .
٩. في عام ١٩٩٢ استخدم كل من Ahyee Lee و Ronald Moy (٧) غوذج التعديل الجزئي *Partial adjustment model* لتعديل الطاقة الاستيعابية للمؤمن تلقائيا . وبصفة عامة فقد كشف العرض الذى أجراه Mehr (٨) عام ١٩٨١ للمؤلفات التى تناولت الطاقة الاستيعابية على أن هناك إجماعا على تحديد الطاقة الاستيعابية لشركة التأمين من خلال صفات الخطر والعائد *Risk-Return characteristics*

## المبحث الثاني

### النموذج الرياضي المستخدم

#### لقياس الطاقة الاستيعابية

يتم اشتقاق مقياس الطاقة الاستيعابية للتأمينات العامة من خلال مقياس أداء الخطر والعائد **Measure of Risk–Return Performance** لكل من محفظة الأصول والالتزامات لشركة التأمين ، فإذا ما أدت صفات الخطر والعائد للوثيقة المضافة إلى تحسين أداء الخطر والعائد للمحفظة فإن هذا الخطر يعتبر مقبولاً بالنسبة للشركة . أما إذا أدت الوثيقة المكتوبة إلى تدهور الأداء فسوف تستبعد من الطاقة الاستيعابية للشركة .

ونتيجة لذلك فإن الطاقة الاستيعابية لن تتحدد بقيمة واحدة بالنسبة لأقسام شركة التأمين ، ففضلاً عن إن بعض الوثائق قد تكون عالية الخطورة فيما يتعلق بالعائد المتوقع فإن البعض الآخر قد يكون مقبولاً ، ومن ناحية ثانية ، فإن الوثائق غير المقبولة عند سعر معين قد تكون مقبولة عند سعر أعلى .

بالإضافة إلى ذلك فإن الاحتفاظ الكامل قد لا يكون مقبولاً ، فبعض الاحتفاظات الصغيرة قد تكون مقبولة على أساس استخدام تسهيلات إعادة التأمين .

ولاشتقاق مقياس الطاقة الاستيعابية يتطلب الأمر بعض الفسوض **Doherty ١٩٨٣** (٤) هي :

١. أن يكون التغاير **Covariance** بين المحفظة والوثيقة المقترح إضافتها مساوياً للصفر .  
وعادة ما يمثل هذا الشرط هدفاً اكتابياً ضروري **Necessary** وليس كافياً **(not sufficient)** لإزالة الخطر من عمليات قانون الأعداد الكبيرة .

ومن الناحية التطبيقية فإن جميع المحافظ لا تتحقق هذا الشرط ومع ذلك فإن التغاير داخل غالبية فروع التأمين يجب أن يكون منخفضاً (باستثناء أخطار العواصف والزلزال ) ،

ولذلك فان نتائج هذا البحث قد تكون مناسبة مباشرة إذا كانت التغيرات متساوية للصفر أو ذات حلول محددة إذا كان الارتباط موجب أو سالب .

٢ . أن تكون النسبة بين رصيد الأموال المستثمرة إلى الأقساط متساوية للواحد الصحيح . ويدل ذلك على إن التعويضات تدفع بعد سنة في المتوسط من استلام الأقساط ويطلق على هذه النسبة  $\alpha$  .

#### النموذج المستخدم :

يعتمد النموذج المستخدم في تحديد الطاقة الاستيعادية في هذه الدراسة على معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين ( Cummins & Scott , ١٩٨٧ ) والتي يتحدد بالصيغة آتية :

$$\mu_p = \mu_m (1 + \alpha p / E) + \mu_u p / E ..... (1)$$

حيث :

$\mu_p$  معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين

$\mu_m$  معدل العائد المتوقع على الاستثمار

$\mu_u$  معدل العائد المتوقع على الكتاب

$p$  الأقساط المتوقعة

$E$  حقوق المساهمين

$\alpha$  نسبة الأموال المستثمرة إلى الأقساط

وحيث إننا قد أوضحنا من قبل أن اشتراق مقياس الطاقة الاستيعادية سوف يكون من خلال مقياس أداء الخطر والعائد . لذلك فسوف نستخدم أحد مقياس الأداء الهامة وهو مقياس شارب Sharp Measure Friend & Blum , ١٩٧٠ والذى يعرف بأنه :

"نسبة الفرق بين معدل العائد المتوقع للمحفظة ومعدل العائد الحالي من الخطر الى خطر المحفظة  
مقيساً بالانحراف المعياري" ويكفينا وضع التعريف السابق في الصيغة الرياضية آلية :

$$S = \frac{\mu_p - R_f}{\sigma_p} ..... (2)$$

حيث : مقياس شارب للأداء ،  $\mu_p$  معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين ،  $R_f$  معدل العائد الحالي من الخطر ،  $\sigma_p$  الانحراف المعياري لمعدل العائد .  
فإذا ما أدى إضافة وثيقة جديدة إلى بقاء الأداء الحالي كما هو فهو يتحقق الشرط الآتي:

$$S' \leq \frac{\mu'_p - R_f}{\sigma'_p} ..... (3)$$

حيث :  $\mu'_p$  ،  $\sigma'_p$  مثل القيم بعد إضافة الوثيقة الجديدة  
ويمكنا الحصول على الوسط الحسابي والتباين للمحفظة الكلية قبل وبعد إضافة الوثيقة الجديدة من خلال المعادلة رقم (4) لمحفظة تأمين تكون من "z" من الوثائق تحقق كل منها عائد يماثل وزنها في المحفظة يعادل  $W_i$  ( حيث  $W_i$  تساوى قسط الوثيقة على مجموع الأقساط الكلية  $(\sum P_i)$  )

$$\mu_p = (1 + p/E) \mu_m + (P/E) \sum_i W_i \mu_i ..... (4)$$

وإذا افترضنا أن عائد الكتاب يساوى  $R_k$  - كما تعامل المعادلة محفظة الاستثمار على أنها اصل واحد ، ولكن تقسم محفظة التأمين إلى (i) من الأخطار ونتيجة لذلك يصبح الوسط الحسابي للمحفظة بعد إضافة خطر جديد (k) هو :

$$\begin{aligned} \mu'_p &= (1 + (1 + W_k)(p/E)) \mu_m + (1 + W_k(p/E) \sum_i W_i \frac{1}{(1 + W_k)} + (p/E) W_k) \mu_k \\ &= \mu_p + (p/E) W_k (\mu_m + \mu_k) ..... (5) \end{aligned}$$

وكذلك يمكن استنتاج التباين قبل وبعد إضافة الخطأ الزائد كما يأتي :

$$\sigma_p^2 = (1 + (p/E))^2 \sigma_m^2 + (p/E)^2 \sum_i w_i^2 \sigma_i^2 + [\text{cov}] \dots \dots \dots (6)$$

ويكون التباين بعد إضافة الخطأ كالتالي:

$$\begin{aligned} (\sigma_p')^2 &= (1 + (1 + w_k))(p/E)^2 \sigma_m^2 + (1 + w_k)^2 (p/E)^2 \sum_i w_i^2 \left( \frac{1}{1 + w_k} \right)^2 \sigma_i^2 \\ &\quad + (p/E)^2 w_k^2 \sigma_k^2 + (\text{cov}) \\ &= \sigma_p^2 + w_k (p/E) (2 + 2(p/E) + w_k (p/E) \sigma_m^2 \\ &\quad + (p/E)^2 w_k^2 \sigma_k^2 + (\text{cov})) \dots \dots \dots (7) \end{aligned}$$

وبالتعويض بالمعادلة (4) من خلال المعادلة (7) في المتباعدة (3) يمكننا التوصل لأقصى وزن للخطأ الإضافي  $k$  والذي قد يكون مقبولاً للشركة مقابلبقاء أداء الخطأ والعائد بدون تغيير ويرمز لهذا الوزن بالرمز  $w_k$  ويتحدد بالصيغة الآتية :

$$w_k = \frac{\frac{2 \sigma_p (\mu_m + \mu_k)}{S} - 2 \sigma_m^2 (1 + p/E)}{\left[ \sigma_k^2 + \sigma_m^2 - \left( \frac{\mu_m + \mu_k}{S} \right)^2 \right] p/E} \dots \dots \dots (8)$$

ويعرف المصطلح  $w_k$  بأنه أقصى احتفاظ ( يحدد كنسبة من إجمالي الأقساط الصافية للشركة يمكن أن تقبله الشركة للوثيقة  $k$  عند معدل قسط  $\mu_k$  وبضرب المعامل  $w_k$  في إجمالي أقساط الشركة نحصل على أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة وهذا ما سوف نستخدمه عند التطبيق العملي للمعادلة على التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية .

### المبحث الثالث

#### تطبيق المموج المقترن على التأمينات العامة

##### بشركات التأمين المصرية

كانت النتيجة في نهاية المبحث السابق تبلور في إمكانية تحديد الطاقة الاستيعادية لشركة التأمين من خلال خطوتين هما :

- حساب المعامل  $\tilde{W}$  الذي يساوى :

$$\tilde{W} = \frac{\frac{2\sigma_m(\mu_m + \mu_t)}{S} - 2\sigma^2(1 + p/E)}{\left[\sigma_t^2 + \sigma_m^2 - \left(\frac{\mu_m + \mu_t}{S}\right)^2\right]p/E}$$

- ضرب المعامل  $\tilde{W} \times$  إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة.

##### مجال التطبيق:

يتم تحديد الطاقة الاستيعادية للتأمينات العامة بشركات التأمين الست الآتية:

- شركة مصر للتأمين
- شركة الشرق للتأمين .
- شركة التأمين الأهلية .
- شركة قناة السويس للتأمين .
- شركة المهندس للتأمين .
- شركة الدلتا للتأمين

##### البيانات الأزمة للبحث :

وهي بيانات لازمة لإعداد العوائد والبيانات الخاصة بمحافظ التأمينات العامة لشركات

محل البحث وتتضمن ما يأتي :

١. نسبة القسط إلى الفائض .
  ٢. الأقساط .
  ٣. معدل عائد أرباح الأكتاب .
  ٤. الانحراف المعياري لأرباح الأكتاب .
  ٥. نسبة الأموال المستثمرة (الاحتياطيات) إلى الأقساط .
  ٦. معدل العائد الحالى من الخطر (عائد اذون الخزينة قصيرة الأجل )
  ٧. معدل عائد الاستثمارات للتأمينات العامة .
  ٨. الانحراف المعياري لعائد الاستثمار .
  ٩. الانحراف المعياري لمعدل العائد على حقوق المساهمين .
- وقد استخرجت البيانات الأساسية من كل من :
٠. الكتاب الإحصائي السنوى للهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين .
  ٠. تقارير البنك المركبى المصرى .
- وذلك عن الفترة من ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ١٩٩٥/١٩٩٦ . وقام الباحث بإعداد البيانات الأخرى
- وفقاً للصيغ الرياضية المناسبة - وهي :
١. حساب معدل أرباح الأكتاب  $\mu_A$  من واقع كل من معدل الخسارة ومعدل العمولات وتكاليف الإنتاج .
  ٢. حساب نسبة القسط إلى الفائض  $E/P$  من خلال كل من حقوق المساهمين (الفائض) وأقساط الشركة .
  ٣. حساب معدل الأموال القابلة للاستثمار (الاحتياطيات) إلى الأقساط  $\sigma$  .

٤. حساب معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين ( $\mu_p$ ) باستخدام الصيغة الآتية:

$$\mu_p = \mu_u (1 + ap/E) + \mu_u p/E$$

وذلك باستخدام البيانات السابق حسا، بكل من معدل أرباح الاكتتاب ومعدل الأموال المستثمرة إلى الأقساط ونسبة القسط إلى الناتج بالإضافة إلى معدل ريع الاستثمار الذي استخرج مباشرة.

$$S = \frac{\mu_p - R}{\sigma_p}$$

٥. حساب مقياس شارب للأداء (S) وذلك باستخدام الصيغة الرياضية الآتية:

وذلك بعد حساب الانحراف المعياري لمعدل العائد على حقوق المساهمين ، وباستخدام معدل العائد على اذون الخزانة للسندات قصيرة الأجل (المدة ٩١ يوما ) حيث أن هذا المعدل يمثل العائد الخالي من الخطير ( Risk Free Rate ) وقد استخدم هذا المعدل أيضا لكي يمثل عائد الوثائق المضافة إلى الطاقة الاستيعابية للشركة .

وفقا للبيانات السابقة فقد تم حساب أقصى وزن  $w_k$  للطاقة الاستيعابية تقبله الشركة في ظل العائد المتوقع والمحافظة على مستوى أداء الشركة الذي يمثله مقياس شارب . وكانت نتائج التطبيق على التأمينات العامة بشركات التأمين المست محل الدراسة كالأتي:

(١) شركة مصر للتأمين :

كانت البيانات المحسوبة كالأتي :

السنة	معدل عائد الاستثمار $\mu_m$	معدل الارباح $\mu_u$	نسبة الاحياطي $\alpha_{\text{loss}}$	نسبة القسط إلى الفائض $P/E$	معدل المتفق $\mu_p$	معدل العائد الحالي من الخطر $R_f$	معدل العائد $s$	مقياس شarris
٩٦/٩٥	١٠.٦	٢٣.٤	٣٥.٣	١.٧	١٠.٨	٨.٩	٢٠.٣	١٤
٩٥/٩٤	١١.٩	٤٣.٤	٣٥.٣	١.٥٧	٨٠.٣	١٠.٢	٢٤	٢٤
٩٤/٩٣	١١.١	٤٠.٧	٣٤	١.٥٤	١٣١.٩	١٠.٩	١٣	١٣
٩٣/٩٢	١٢.١	١٠.٤	٣٤	١.٣	٧٩.١	١٢.٥	٢٦	٢٦
٩٢/٩١	١٠.٧	٩	٢٩	١.٣٣	١٤٣.٩	١٤.٨	٤٣	٤٣
٩١/٩٠	١٢	٢٢.٢	٢٨	١.٩	٢٢٩.٦	١٧.٦	٣١	٣١
٩٠/٨٩	١١.٦	٢٨.٨	١٩	٢.١٧	١٧٧.٧	١٩.٢		

جدول رقم (١)

وقد حسب الانحراف المعياري لمعدل عائد الاستثمار فكان  $\sigma_m = ٥٨$  كما حسب الانحراف المعياري لمعدل العائد إلى حقوق المساهمين فكان  $\sigma_p = ٤٩.٦$  وبافتراض إن معدل عائد الوثائق الجديدة هو معدل العائد الحالي من الخطر  $R_f = ٨.٩$

وان الانحراف المعياري للمحفظة بعد إضافة الوثائق الجديدة هو  $\sigma_k^2 = ٥٠$  وبتطبيق المعادلة رقم (٨) نستخرج وزن الطاقة الاستيعابية لشركة مصر للتأمين كالتالي:

$$w_k^* = \frac{2 \times 49.6 \left( \frac{10.6 + 8.9}{2.03} \right) - 2(.58)^2 (1 + 1.7)}{\left[ (50)^2 + (.58)^2 - \left( \frac{10.6 + 8.9}{2.03} \right)^2 \right] 1.7} = .23277$$

وقد استخدم هذا المعامل في تحديد أقساط الطاقة الاستيعابية لشركة كالتالي :

$$\text{الطاقة الاستيعابية} = ٥٠١ \times ٢٣٢٧٧ = ١١٦ \text{ مليون}$$

ويعتبر هذا التقدير مناسب للانحراف المعياري الفعلى لمحفظة الشركة والذي بلغ ٦٤٩ ولقد قام الباحث بحساب معامل الطاقة الاستيعابية عند انحرافات معيارية أخرى هي ٥٠٠، ١٠٠، ٧٥ وقد أعطت النتائج الآتية :

الانحراف المعياري

٥٠٠ ١٠٠ ٧٥

معامل الطاقة الاستيعابية ١٥٦ ر ٠٥٢ ر

ونلاحظ أن زيادة الانحراف المعياري للمحفظة يعني زيادة خطر المحفظة مما يترتب عليه انخفاض الطاقة الاستيعابية ، وعموما فقد حسبت الطاقة الاستيعابية اعتمادا على الانحراف المعياري الفعلى لمحفظة الشركة وهذا ماسوف ينبع أيضا بالنسبة لباقي الشركات محل الدراسة

(٢) شركة الشرق للتأمين :

بيانات محفظة عمليات الشركة

S	R <sub>f</sub>	$\mu_p$	P/E	$\mu_u$	$\mu_m$	السنة
٨٩ ٧٩	٨٩ ١٠٢	٨٤١٧ ٧٦٨٠	٢١٣ ٢١٦	٢٦ ٠	٩٣ ١٠٩	٩٦/٩٥ ٩٥/٩٤
٣٤ ٢٠٧	١٠٦ ١٢٥	٣٩٢٨ ١٨٨١١	٢٣٥ ٢٧٦	١٩٥٢ ٣٠٥	١٠٨ ١١٢	٩٤/٩٣ ٩٣/٩٢
٢٣٦	١٤٠٨	٢١٤٥٠	٧١٢	٨	١٠٧	٩٢/٩١
٣٠٤ --	١٧٦ ١٩٢	٢٧٤٥٩ ١٨٤٩-	١٥٩٦ ١١٣٢	٦,١- ١٨٥,١-	١٠٣ ١٠٥	٩١/٩٠ ٩٠/٨٩

جدول رقم (٢)

ومن بيانات جدول (٢) يتبين أن:  $\sigma_m = ٥٧$  ر،  $\sigma_p = ٨٤٦$  ر

وبذلك يتحدد معامل الطاقة الاستيعابية كالتالي :

$$W_p = \frac{2 \times 84 . 6 \left( \frac{9.3 - 8.9}{.89} \right) - 2 (.57)^2 (1 + 2.13)}{\left[ (84 . 6)^2 + (.57)^2 - \left( \frac{9.3 + 8.9}{.89} \right)^2 \right] 2.13} = .24$$

وبالتالي فإن أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة =  $٤٢٤ \times ٣٦٦ = ٨٨$  مليون

(٣) شركة التأمين الأهلية

كانت البيانات كالتالي :

S	R <sub>f</sub>	P <sub>μ</sub>	P/E	μ <sub>μ</sub>	μ <sub>m</sub>	السنة
٤٦	٨.٩	٦٠٣٧	١٥	١٥	٧٥	٩٦/٩٥
١٣٤	١٠.٢	١٥٨٢٥	١٩	٤٦٧	١١	٩٥/٩٤
٩٦	١٠.٩	١١٦٧٥	٢٣	٢١٣	١٢١	٩٤/٩٣
١٠٦	١٢٥	١٢٩٣٥	٢٧	٦	١٤٦	٩٣/٩٢
٤٩-	١٤٨	٤٠٢٣-	٣٢٢	٤٦٤-	١٠٩	٩٢/٩١
١٨٨	١٧٦	٢٢٥٤	٤٥٤	٢١٣	١٠٤	٩١/٩٠
٢٨٧	١٩٢	٣٣٦١	٧٣٨	٢٠٧	١٠٢	٩٠/٨٩

جدول رقم (٣)

ولقد كانت  $\sigma_p = 110.5$ ،  $\sigma_m = 110.5$

وامكن حساب معامل الطاقة الاستيعابية كالتالي

$$W_c = \frac{2 \times 110.59 \left( \frac{7.5 + 8.9}{.46} \right) - 2(1.98)^2 (1+1.5)}{\left[ (110.6)^2 + (1.98)^2 - \left( \frac{7.5 + 8.9}{.46} \right)^2 \right] 1.5} = .477$$

أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة =  $184 \times 477 = 88$  مليون

وبحساب معامل الطاقة عند انحراف معياري ١٠٠ ارتفع الى ٥٩٩ وبحسابه عند انحراف معياري ١٢٥ انخفض معامل الطاقة الى ٣٦٤٩ و وبالتالي فانه ليس هناك حد واحد للطاقة الاستيعابية بل هناك عدة حدود تختلف باختلاف الانحراف المعياري ومستوى الأداء الذي ترغبه الشركة.

#### (٤) شركة قناة السويس للتأمين

بيانات محفظة الشركة

S	R <sub>f</sub>	μ <sub>p</sub>	P/E	μ <sub>m</sub>	μ <sub>m</sub>	السنة
١,٣٩	٨.٩	٢١٧,٨٤	٥	٣٠,٥	١٢١	٩٦/٩٥
٨٩.	١٠.٢	١٤٣,٢١	٥٩	١٣,٨	١٣,١	٩٥/٩٤
١,٥٥	١٠.٩	٢٤٢,١٤	٤,٤٢	٤٠,٤	١٥,٧	٩٤/٩٣
١,٧	١٢,٥	٢٦٧,١٠٣	٤,٧٠	٤٠,٦	١٦,٥	٩٣/٩٢
١,٣١	١٤,٨	٢١٠,٦٨	٤,٣٧	٣٠,٨	١٦,٦	٩٢/٩١
٠,٤٨-	١٧,٦	٥٤,٥٧-	٤,٩٨	٢٧,٨-	١٧,٩	٩١/٩٠
٣,١٤	١٩,٢	٤٨٨,٩٠	٤,٣١	٢٧,٩	١٤,٥	٩٠/٨٩

#### جدول رقم (٤)

$$\sigma_p = 149.4, \quad \sigma_m = 1.9$$

وأمكن حساب معامل الطاقة الاستيعابية كالأتي :

$$W_t = \frac{2 \times 149.4 \left( \frac{12.1 + 8.9}{1.39} \right) - 2(1.9)^2 (1 + 5)}{\left[ (150)^2 + (1.9)^2 - \left( \frac{12.1 + 8.9}{1.39} \right)^2 \right] 5} = 0.04$$

وبذلك تكون أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة =  $4 \times 184 = 736$  مليون

#### (٥) شركة المهندس للتأمين :

كانت بيانات الشركة كالأتي :

S	R_f	$\mu_p$	P/E	$\mu_u$	$\mu_m$	السنة
١,٥٧	٨.٩	١٩٣,٦٦	٤.٠٩	٢٧,٨	١٠.٦	٩٦/٩٥
٠,٦٦	١٠.٢	٨٧,٦٠	٥.٤٦	١٦,٢	١١.٦	٩٥/٩٤
٢,٠٥	١٠.٩	٢٥٢,٨٥	٥.٥٢	٢٧,٣	١٣.٤	٩٤/٩٣
١,٠٨	١٢.٥	١٤٠,١٦	٥.١٦	٢,٣	١٥.٦	٩٣/٩٢
٢,٦٢	١٤.٨	٣٢٢,٨٩	٥.١٥	٣١.٥	١٧.٥	٩٢/٩١
٣,٧٠	١٧.٦	٤٥٣,٣٠	٧	٥١.٥	١١.٦	٩١/٩٠
٢,٧٦	١٩.٢	٣٤٣,٨٩	٩.١٤	٢٤.٧	١٢.٢	٩٠/٨٩

#### جدول رقم (٥)

$$\sigma_p = 117.59, \quad \sigma_m = 2.3$$

وأمكن حساب معامل الطاقة الاستيعابية كالأتي :

$$W_t = \frac{2 \times 117.59 \left( \frac{10.6 + 8.9}{1.57} \right) - 2(2.3)^2 (1 + 4.09)}{\left[ (117.59)^2 + (2.3)^2 - \left( \frac{10.6 + 8.9}{1.57} \right)^2 \right] 4.09} = .05$$

أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة =  $4 \times 117.59 = 470$  مليون

#### (٦) شركة الدلتا للتأمين :

كانت بيانات الشركة كالأتي :

S	R <sub>f</sub>	$\mu_p$	P/E	$\mu_u$	$\mu_m$	السنة
٠.٧٥	٨,٩	١٤٢,٨٣	٢,٧٥	٣٣,٨	١١.٦	٩٦/٩٥
٠.٢٨	١٠,٢	٦٠,٠٠	٣,٦٧	٥,٢	١٠.٨	٩٥/٩٤
١.٣٩	١٠,٩	٢٥٨,٠٨	٤,٨٠	٣٩,٩	١٢.٤	٩٤/٩٣
١.٥٥	١٢,٥	٢٨٨,٢٣	٤,٨٢	٤١,٣	١٤.٤	٩٣/٩٢
٠.٨٣	١٤,٨	١٦٣,٣٢	٦,٦٦	١٣,٦	١٣.٠	٩٢/٩١
٢.٦٣	١٧,٦	٤٨٧,١٢	١٥,٧	٣٤,٠	١٢.٩	٩١/٩٠
٣.٢٢	١٩,٢	٥٩٢,٢٨	١١,٤	٤٠,٣	١٢.٧	٩٠/٨٩

جدول رقم (٦)

كانت نتائج الانحرافات المعيارية كالأتي:  $\sigma_p = 177.9$  ،  $\sigma_m = 1,05$  ، وامكن حساب معامل الطاقة الاستيعابية كالأتي:

$$W_k = \frac{2 \times 177.9 \left( \frac{11.6 + 8.9}{.76} \right) - 2(1.05)^2 (1 + 2.75)}{\left[ (177.9)^2 + (1.05)^2 - \left( \frac{11.6 + 8.9}{.75} \right)^2 \right] 2.75} = .11$$

أقساط الطاقة الاستيعابية للشركة =  $11 \times 10,3 = 93,3$  مليون

وبجمع الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين العاملة بالسوق يمكن تحديد الطاقة الاستيعابية للسوق.

### نتائج البحث

- تماثل دالة الهدف لمستثمرى التأمين دالة الهدف للمستثمرين الآخرين لذلك نستخدم مقاييس أداء الخطر والعائد لقياس الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين.
- يقوم مقاييس الطاقة الاستيعابية على أساس أن أمام الشركة أحد اختيارين إما المحافظة على الأداء الحالى للمحفظة أو تحسين الأداء إلى مستوى أفضل.
- بالرغم من أن هذا الأسلوب لا يلغى الأسلوب التقليدى القائم على احتمالات الإعسار فإنه يقدم مقاييس مباشر لتأثيرات المحفظة بالاكتتاب الزائد.
- يمكن استخدام النموذج كمؤشر على اتفاقيات إعادة التأمين الأزمة.

٣. بالرغم من أن هذا الأسلوب لا يلغى الأسلوب التقليدي القائم على احتمالات الإعسار فإنه يقدم مقاييس مباشر لتأثيرات المحفظة بالأكتتاب الزائد .
٤. يمكن استخدام النموذج كمؤشر على اتفاقيات إعادة التأمين الضرورية .
٥. باستخدام هذا الأسلوب يمكن تحديد ~~المقدمة~~ الاستيعابية باستخدام بيانات يسهل الحصول عليها على عكس الطرق الأخرى مثل الطرق التي تعتمد على احتمالات الإعسار \_ فإنه يصعب الحصول على بياناتها أو تفسير مدلولات بعضها .
٦. يمكن تحديد الطاقة الاستيعابية للسوق ككل من خلال تجميع الطاقة الاستيعابية للشركات وذلك في ضوء وجود إعادة التأمين النسبية .
٧. كانت نسبة الأموال المستمرة (الاحتياطيات) إلى الأقساط في شركات قطاع الأعمال تزيد عن الواحد الصحيح وتصل إلى ٢ او ٣ مما يدل على أن التعويضات تسد بعد أكثر من سنة من الحصول على الأقساط ، بينما كانت هذه النسبة في الشركات الخاصة تساوى في المتوسط واحد صحيح .

### مراجع البحث

#### مراجع عربية :

١. الكتاب الإحصائي السنوي ، الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين ، أعداد مختلفة.
٢. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة

### Foreign References

- 1) Bachman James E. *Capitalization Requirements for Multiple Line Property-Liability Insurance Companies*. Philadelphia :S.S.huebner foundation .
- 2) Cummins J. David and Scott Harrington *Fair Rate of Return in Property -Liability Insurance*, Kluwer,Boston,1987.
- 3) Doherty,Neil A" A Portfolio Theory of insurance Capacity." *Journal of Risk and Insurance*. Vol.47,No.3,1980.

- 4) Doherty,Neil A ."The Measurement of Firm and Market Capacity ." Journal of Risk and Insurance. Vol.50,No.2,1983.
- 5)Frind,L.and Blume,M."Measurement of Portfolio Performance Under Uncertainty".American Review,vol 60,1970 .
- 6)Hershbarger,Robert." Insurance Underwriting Capacity:A Psychometric Approach". "Journal of Risk and Insurance. Vol.42,No.1,1975.
- 7) Lee,Ahyee.and Moy,Ronald."Dynamic Capacity Adjustment of Property -Casualty Insurers:An Empirical Investigation" Journal of Insurance Issues ,No.2,July 1992.
- 8)Mehr ,R.I,Insurance Capacity -Issues and Perspectives in Issues in Insurance,Monograph 6,Vol.10 ,C.P.C.U.,pub American Institute for Property -Liability Underwriters
- 9)Neilson ,Norma."Capacity of the Property -Casualty Insurance Indutry ." ." Journal of Risk and Insurance. Vol.51,No.3,1984.
- 10) Neilson ,Norma.and V.Elizabeth,"Capacity as an Indicator of Insurer Solvency" Journal of Insurance Issues ,No.2,July 1992.
- 11)Quirin,D.G.and Waters,W.R."Market Efficiency and the Cost of Capitalthe Strange Case of Fire and Casualty Insurance Companies" The journal of Finance ,Vol. 30,1975.
- 12)Smith, B.D., "The Property and Liability Underwriting Cycle:What Lies Ahead ?,"CPCU journal, September 1982.
- 13) Society of Actuaries ,New york Meeting ,April,1978,Record.Vol.4No.1
- 14)Stewart,B.,"Profit Cycles in Property-Liability Insurance,"In J.D.Long,ed., Issues in Insurance . Malvern,PA; American Institute for Property -Liability Underwriters.
- 15) Stone,James M."A Theory of Capacity." Journal of Risk and Insurance. Vol.60,No.2,1973.